مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٥ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٧ (الصفحات من ١٥ ـ ٤٢)

أزمة التحول الاشتراكي والإنماء في مصر

ايليا حريق
العلوم السياسية ـ جامعة انديانا

شهدت مرحلة مابعد الاستقلال في البلدان العربية دخول الدولة كعنصر مسيطر في الاقتصاد القومي، خاصة في مصر والجزائر وليبيا وسوريا والعراق. وكان الامل في نجاح اشتراكية الدولة وتحقيق الانماء والرفاهية كبيرا لايضاهيه في ذلك المضمار سوى الامل في الوحدة العربية. ولاشك أن أسباب النجاح كانت متوفرة في مصر أكثر مما كانت عليه في البلدان العربية الاخرى لما تتمتع به مصر من استقرار سياسي وقيادات فكرية وادارية. غير أن النتيجة لم تأت بمستوى الامل، بل حصل تقهقر اقتصادي واضح. ونأمل في هذا البحث ان نلقي بعض الضوء على المعوقات الاساسية في النهج الاشتراكي للإنماء في مصر.

إن الابحاث والدراسات الاقتصادية التي ظهرت في مصر قيّمة ومفيدة للغاية ولم يكن لنا أن نقوم بهذا البحث دونها، والذي نسعى من أجله في معالجتنا هذه للموضوع إنما هو ربط الاقتصاد بالسياسة القومية وتوخي الصراحة التامة مهما كانت قاسية. ونحن إن لم نأت بجديد، فإن دافعنا الى الكتابة هو معالجة الموضوع بمنظار يختلف عما سبقه وربما يكون من شأنه مساعدة القارىء العربي على فهم إشكالات التنمية الاقتصادية فهما أوسع.

تجد دول العالم الثالث ذاتها في وضع حرج عندما تعالج امور التنمية. إن القطاع الخاص في معظم تلك البلدان ضعيف واصحاب الخبرة والمبادرة قليلون وامكانياتهم محدودة. هذا من جهة ومن جهة اخرى الدولة هي المؤسسة الاقوى على تجميع رأس المال وتعبئة الكفاءات، لكن ينقصها الاستقرار السياسي والجرأة على مواجهة المعادلات الصعبة والمسؤولية المالية والاخلاقيات الملائمة.

يأخذ هذا الامر اهمية خاصة عندما ندرك أن بدائل الاشتراكية في العالم النامي ليست في دورها بالامر السهل ولايمكن اعتبار طريقها معبّدة تحفّ بها الزهور. ان للبلدان

النامية ظروفاً اقتصادية خاصة قد لاتفيد معها الاشتراكية ولا اقتصاد السوق الحرّ بصبغته الجاهزة المنبثقة عن اوضاع بلدان تختلف في مرحلة نموها الاقتصادي والسياسي عن بلدان العالم الثالث. فلا الاتحاد السوفياتي ولا البلدان الغربية ذات معطيات مماثلة لاوضاع البلدان النامية لكي تشكل انظمتها نموذجا حريّا بالتقليد.

في مواجهتها لامور التنمية تقتدي الزعامات السياسية في بلدان العالم الثالث بمنظارها العقائدي او بتحديات المشاكل اليومية التي تتطلب حلا. ومصر بين تلك البلدان قد اتبعت في عهد عبد الناصر الاتجاهين: (١) الاستجابة للواقع الاقتصادي(٢) والانقياد للدلائل العقائدية. فالذي يتابع سياسة مصر الثورة عندما اختطت طريق الاستقلال الاقتصادي وأوصدت الابواب امام المؤثرات الاجنبية في اقتصادها القومي واعتمدت سياسة بدائل الاستيراد[١] وركّزت على الصناعة يخال له ان قادة الثورة قد قرأوا واعتنقوا نظرية التبعية *(dependencia)* التي روّج لها علماء امريكا اللاتينية.

الواقع ان الثورة المصرية قد ابتدأت في نهجها الاقتصادي القومي منذ اواسط الخمسينات ثم بلغت تلك السياسية اوجها في سنة ١٩٦٢ قبل ان يكتب احد حرفا في نظرية التبعية. والثورة في نهجها هذا كانت تستجيب عفويا لتحديات المرحلة: استمرار خطر الاستعمار، سيطرة الاجانب المقيمين على الاقتصاد القومي، التخلف الفاضح في مستوى المعيشة وضعف القطاع الصناعي.

لم تكن مصر وحدها بين بلدان العالم الثالث في السير في ركاب الاتجاه الاشتراكي القومي بل سار عدد كبير من البلدان النامية في ذلك المنحى وبصورة تلقائية لاتلقينية، ولنا اسوة بتركيا في منطقتنا منذ الثلاثينات، اذا ماتوخينا المقارنة.

ان دلّ نهج مصر والبلدان النامية على شيء فعلى ان نظرية التبعية ليست سوى ردّ فعل تلقائي وعفوي لظروف مرحلة معينة واستجابة ايديولوجية مبسّطة لمشاكل اقتصادية غاية في التعقيد. وسوف نرى في هذه الدراسة النتائج الخطيرة المتأتية عن اتباع سياسات نظرية التبعية التي ماشتها مصر قبل ان يصيغها المنظرون.

خلفيات واطروحات :

عندما قامت ثورة يوليو وتسلّم عبد الناصر شؤون الحكم كان الوضع الاقتصادي من حيث المعطيات مماثلاً لكثير من بلدان العالم الثالث وبصورة خاصة منه تلك المجموعة ذات الدخل المتوسط. فقد كان الاقتصاد المصري يتصف بالسمات التالية: (١) تفاوت بالغ في توزيع الدخل، (٢) ندرة في رأس المال المتوفر للاستثمار، (٣) تدن في مستوى المعيشة مفرط الخطورة، (٤) الاعتماد على تصدير المواد الخام (القطن بالدرجة الاولى) لسد حاجات البلاد من النقد الاجنبي، (٥) الزراعة تشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي كما

وانها كانت اكبر مشغّل للأيدي العاملة، (٦) انخفاض كبير في الانتاجية متمثل في كون مايقارب ٦٠ بالمئة من اليد العاملة تشتغل في الزراعة ولا تقدم سوى ٣١ بالمئة من الدخل القومي، (٧) الكفاية الذاتية في المواد الغذائية، وتبعية في الصناعة، واخيرا(٨) سيطرة رأس المال الاجنبي على القطاع العصري في الاقتصاد القومي.

توفي عبد الناصر بعد ١٨ سنة اقامها في الحكم، من تموز (يوليو) ١٩٥٢ الى ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠. فما الذي احدثه في الصورة الاقتصادية التي ورثها عن الغير.

من الناحية الايجابية نجد أن أهم ماحصل كان التقدم الملحوظ في رأب الثغرة في الدخل بين الاغنياء والفقراء، خاصة في الارياف حيث كان من نتائج الاصلاح الزراعي ان اختفت طبقة الملاك الكبار وزادت الاراضي المملوكة لفئة صغار الفلاحين (خمسة أفدنة فمادون) من مساحة مجملة قدرها ٢ر١ مليون فدان (٣٥ بالمئة من مساحة الاراضي الزراعية الى حوالي ٤ مليون فدان تشكل ٦٦ بالمئة من الاراضي الزراعية في سنة ١٩٧٥[٢].

وحصل تقدم نحو المساواة في الدخل في المدن ايضا بفعل الضرائب واقامة حد اعلى وادنى للرواتب. فلايعيش احد برفاهة ولا احد دون مستوى الكفاف، على الاقل مبدئيا.

ومن الايجابيات ايضا اتساع القاعدة الصناعية التي ارتفعت حصتها من الدخل القومي من ١٦ بالمئة في سنة ١٩٥٢ الى ٢١ بالمئة سنة ١٩٦٠ وظلت هكذا سنة ١٩٧٠. ثالثا، بناء السد العالي وزيادة الطاقة الكهربائية ومساحة الاراضي المحصولية.

وهناك انجازات قد يختلف فيها المراقبون حسب خلفياتهم الايديولوجية: تأميم القطاع الخاص ومحاولة الاستقلال الاقتصادي باعتماد سياسة بدائل الاستيراد، وهي مسائل ستكون محل تحليل في هذه الدراسة.

اذا ما تابعنا المقارنة مع سنة ١٩٥٢، نجد ان الايجابيات الاقتصادية تكاد تتوقف عند هذا الحد[٣]. ظل رأس المال الضروري للاستثمار شحيحا وسالبا في آخر سني عبد الناصر. ظل مستوى المعيشة لعامة الناس منخفضا. نجد مثلا ان فقراء الريف ازدادت نسبتهم من ٢٣ بالمئة في سنة ١٩٥٨ الى ٤٤ بالمئة في سنة ١٩٧٤[٤]. واستمر مستوى الفقر متفاقما في المدن ايضا[٥]. اما بالنسبة للصورة العامة فان الدخل المتوسط للفرد لم يرتفع الا بنسبة ٧ر٢ بالمئة سنويا، اي مئة جنيه (باسعار ١٩٦٥)[٦].

(٣) ظلت تبعية الاقتصاد قائمة بل ازدادت تفاقما. (٤) بدأت الركيزة الرئيسية للاقتصاد المصري منذ ذلك التاريخ تتحول من الانتاج الى المصادر الخارجية للدخل. اما الصادرات المصرية فقد ظلت في معظمها من المواد الاولية مع فارق ان النفط اخذ مركز الصدارة متقدما بذلك على القطن. (٥) ازداد العجز في توفير المواد الغذائية محليا حتى اصبحت

مصر الآن بحاجة الى تموين ذاتها من الخارج بنسبة ٥٠ بالمئة[٧] من احتياجاتها الغذائية وقد كانت قبل ١٩٥٢ تتمتع باكتفاء ذاتي. (٦) تضخم اعباء الدولة المالية والوقوع في المديونية للخارج، (٧) ظلت الزراعة في سنة ١٩٧٠ القطاع الانتاجي الاكبر (اذا ما استثنينا البترول والغاز الطبيعي) وتستوعب اكبر عدد من الايدي العاملة (٥٧ بالمئة)[٨]. ولم تتعد حصة الزراعة من الناتج القومي ٢٨ بالمئة، اي ان الانتاجية الزراعية في سنة ١٩٧٠ لم تكن افضل مما كانت عليه في سنة ١٩٥٢. (٨) طرأ ركود على الاقتصاد المصري منذ سنة ١٩٦٣[٩] وانخفاض في الانتاجية الصناعية باستمرار منذ ذلك الحين[١٠].

السؤال اذن، لماذا لم يحصل التقدم الاقتصادي المرجو في ظل النظام الاشتراكي في مصر الثورة؟ لو ان عبد الناصر أهمل المسألة الاقتصادية، لكان الجواب سهلا، انما الواقع ان حكومة الثورة كانت اول حكومة تعطي الاقتصاد القومي العناية الرسمية البالغة كما وانها دخلت الميدان الاقتصادي كربّة عمل وبسطت سيطرتها شبه الكاملة على الاقتصاد القومي. ثم إن القيادة السياسية كانت قوية ومخلصة ونزيهة، كما يعلم الجميع عن الرئيس عبد الناصر. فلهذه الاسباب لابد من التركيز على القرار السياسي والاقتصادي لمعرفة حقيقة ماجرى واسباب القصور.

نبدأ بطرح بعض الاعتبارات الظنية *(hypotheses)* في محاولة تفسير القصور في سجل الاقتصاد الاشتراكي في مصر. اولا، نعتبر ان سبب القصور يعود في الدرجة الاولى الى تحكم القرار والغرض السياسي والعقائدي بالقرار الاقتصادي مما ادى الى اعتماد استراتيجية إنمائية غير مجدية واولويات انمائية غير موفقة والى تعثر مسيرة القطاع العام وافول نجم القطاع الخاص. واهم عناصر تلك الاستراتيجية كانت سياسة بدائل الاستيراد وهدر الكفاءات البشرية الاقوى فاعلية في عملية التنمية بواسطة الاضطهاد السياسي لها.

ثانيا، اعتبار القيادات السياسية للملكية العامة على انها حق تصرف مطلق للدولة دون اي ضابط او اشتراك شعبي إضافة الى ضعف مبدأ المسؤولية المالية عند تلك القيادات.

ثالثا، تصور القيادات السياسية للمسألة الاقتصادية كان انطباعيا ولايرتكز على تفهم واضح او سليم.

رابعا، قدرة القيادات السياسية على أخذ القرار اعظم بكثير من قدرتهم على التخطيط الفعلي وضبط الامور العامة، او تسييرها في الاتجاه الذي يتبناه القرار.

واخيرا، اتجاه تلك القيادات للاستجابة للمشاكل الملحّة بحلول وقتية ذات مفعول معطل في المدى البعيد.

سوف نتناول هذه الاعتبارات الظنية بالبحث ونثبت منها ما امكن انما قد لانستطيع في مثل هذه العجالة ان نوفي حق كل واحدة منها بالتساوي.

يتضح من هذه الاعتبارات اننا لانشارك الرأي القائل ان القصور سببه تردد الحاكم في التمادي بالاجراءات الاشتراكية[١١] ولابنظرية التبعية التي تعيد المسؤولية الى الاستعمار واستمرار مظهره الاقتصادي وهذا تفسير يهمل المسؤولية القومية ويفسر الامور بالعلاقات الخارجية. فطبيعة النظام الاقتصادي الدولي دون شك امر بالغ الاهمية في شؤون التنمية ولايبدو من السجل الذي سنثبته هنا ان القصور سببه عوامل خارجية حتى الحرب منها، كما سنرى.

ولانشارك في الرأي القائل ان التنمية في بلد متخلف يعمل في نظام اقتصادي دولي مهيمن تقتضي ظهور نظام حكم يطلق عليه اسم بيروقراطية ـ سلطوية وذلك النظام يكون استجابة للظروف الاقتصادية. وهذا ادعاء لايمكن اثباته ولاهو مجد في ايضاح المشكلة او معالجتها كما وانه يعيد مسألة القصور الى النظام الاداري لا السياسي وهو اجمالا اقتراح وصفي اكثر منه تفسيري وقد اعتنقه وتربري في صياغة كتابه **مع عبد الناصر والسادات**[١٢].

الثورة واستراتيجية التنمية الاقتصادية

ان نظرة سريعة الى استراتيجية مصر الثورة في الخمسينات والستينات تدل بوضوح على ان زعماء الثورة بالغوا في تصورهم لقدرتهم الذاتية على تسيير الاقتصاد القومي حسب مشيئتهم ونهجوا على المجازفة والانفعال في اخذ القرار حسب الظروف. ومن غرابة الامور انهم جمعوا في مرحلة لاتتجاوز عشر سنين بين سياسة التخطيط وسياسة الانفعال فجاء مافعلوه مزيجا مضطربا.

ليس من عيب في كون الهدف الاقتصادي الذي سعت من أجله الثورة طموحا. فقد كان ذلك الطموح يتلاءم مع شخصيات زعماء الثورة الديناميكية ومعتقداتهم السياسية المتعلقة بفكرة العدالة الاجتماعية والمساواة والتقدم والاستقلال. فقد كان هدف الثورة (١) رفع مستوى المعيشة لعامة الشعب، (٢) زيادة الانتاج وعدالة التوزيع، (٣) العمل على الاكتفاء الذاتي او بعبارة اخرى التوصل الى درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي

ان النظر الى الاساليب او السياسات التي يجب اتباعها للتوصل الى تحقيق تلك الاهداف يدل على تناقضها لبعضها البعض، فرفع مستوى المعيشة لعامة الناس يشكل في بلد فقير ضغطا على خزانة الدولة وعجزا في رأس المال المتوفر للاستثمار. والاستقلال الذاتي لايتلاءم مع زيادة الانتاج او رفع مستوى المعيشة لانه يضطر المخطط الى طلب

القروض من الخارج واستيراد احتياجات الانتاج والضغط على اجور المواطنين من اجل الادخار. وفي بلدان العالم الثالث حيث الدخل القومي متدن ودخل الفرد منخفض جدا يصعب جدا زيادة الادخار. فالفقر يتفشى في مصر الى درجة ان ٤٤ بالمئة من افراد الريف كانوا يعيشون دون مستوى الفقر في سنة ١٩٧٤[١٣]. ولايختلف الوضع عن ذلك الا قليلا في الحضر[١٤]. ولا يكفي أن تحجز الدولة ثروة الاغنياء اذ ان ثروة هؤلاء ايضا محدودة ولاتفي باحتياجات إنماء اقتصاد دولة وشعب.

الخلاصة، ان عبدالناصر كان يواجه معادلة قاتمة لاحل سهل لها. غير ان طموحه الكبير وطبيعة النظام الانفعالية حمل السراة الجدد على مواجهة المعادلة الصعبة بان تجاهلوها وسلكت الدولة طريق الاستثمار النشيط والتوسع في الصناعة والري والزراعة والادارة في الوقت ذاته الذي سارت فيه بتنشيط الاستهلاك. وكما سنرى دفع بها هذا الجموح في السلوك الاقتصادي الى الخروج عن الاعتماد على النفس وطلب القروض من الخارج بسرعة وباحجام ضخمة.

جاءت الخطوات التي اتخذت لتحقيق اهداف الثورة الانمائية بين سنة ١٩٥٢ و١٩٦١ متتالية وسريعة الاجراء. الاولى منها اخذت فور توصل الضباط الاحرار الى الحكم وبالضبط في ايلول (سبتمبر) اي شهران فقط بعد حصول الانقلاب، فصدر قانون الاصلاح الزراعي الاول ووضع حدا اعلى على مساحة الارض الزراعية التي يحق للمالك الاحتفاظ بها واقامت الثورة في الوقت ذاته جمعيات تعاونية تساعد المستفيدين من الفلاحين على تدبير زراعة اراضيهم المكتسبة. ثم ان الحكومة عدّلت قانون ايجار الاراضي الزراعية فضمنت للفلاح الاستقرار في كسب عيشه وحصنته ضد الطرد الاعتباطي.

وكانت تلك السياسة الاصلاحية الاولى واضحة وصريحة منذ البدء ومن خيرة ماقامت به الثورة من اعمال اصلاحية. وقد تطورت فيما بعد وشملت جميع المزارعين. ولم تتعثر في اواخر الستينات الا بسبب الاهمال الرسمي واضطرار الحكومة الى زيادة دخلها من الزراعة وفرض القيود المكبلة لها[١٥].

اما فيما يتعلق بسياسة الثورة تجاه قضايا الصناعة والتجارة فانها لم تتضح الا في اواخر الخمسينات، ويبدو ان الثورة قد انزلقت عن قصد وغير قصد الى التأميم ولم تنجل افكار عبدالناصر في هذا الخصوص الا في سنة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ حين ارسى مبادىء الاشتراكية في الميثاق بصورة فاصلة نظريا وعمليا.

لم تكن الاشتراكية جزءاً من الاطار الفكري للثورة في سنة ١٩٥٢ بل ظهرت بالتدرج بفعل ظروف سياسية معظمها استثنائي. حصلت اول خطوة في هذا الاتجاه في سنة ١٩٥٦ ابتداء بتأميم شركة قناة السويس ثم مصالح رعايا الدول المشتركة في العدوان الثلاثي على مصر. واتجه العهد بعد ذلك تدريجيا الى احلال الدولة في مركز مرموق في

الاقتصاد القومي فأنشأ وزارة الصناعة ووزارة التخطيط ووزارة الاصلاح الزراعي. وقد وقع خلاف بين رجال الثورة واصحاب الاعمال من الوطنيين حول سياسة توظيف الاستثمارات الجديدة نشأ على اثره تخوف عند رجال الاعمال من التقلبات السياسية في البلاد ومن تعاظم هيمنة الدولة اقتصاديا. وحصل على اثر الوحدة مع سوريا في سنة ١٩٥٨ ان اشتد عزم الدولة في التدخل وكانت قد تسربت الافكار الاشتراكية بزخم متزايد الى ان وقعت الخطوة الكبرى في يوليو (تموز) فحصلت تأميمات واسعة النطاق في مصر وسوريا ازدادت بعدها على اثر الانفصال السوري الذي احدث هزّة كبيرة في نظام عبدالناصر فاستعاد هذا الاخير المبادرة السياسية بمهاجمة خصوم الثورة ناعتا لهم بالرأسمالية والحق بهم مسؤولية النكسة القومية متهما لهم بالرجعية، ثم اتاحت له حرب اليمن بعد ذلك مباشرة ان يستعيد المبادرة ومكانته الدولية.

ومن دوافع التأميم الاخرى الرغبة في الهيمنة السياسية كليا والقضاء على المواقع والفئات التي تتمتع بامكانية التحرك ولو بمحدودية. ومن ذلك تأميم الصحافة في سنة ١٩٦٠ وذلك قبل الشروع في التأميمات الواسعة للشركات الاقتصادية، رغم ان الصحافة المصرية كانت بالغة النجاح اقتصاديا ومشهودا لها بالوطنية. ثم ان عجز السراة الحاكمين عن التحكم بارادة وسلوك رجال الاعمال دفعهم الى اختزال المعادلة والاستيلاء على المؤسسات الاقتصادية وتأميمها واخضاعها للادارة المركزية.

وقد اساء التفكير الذي تبع تلك الاجراءات الى التنمية الاقتصادية من اوجه اخرى، اولها، اخضاع المصالح المؤممة للادارة المركزية المرتبطة مباشرة بالمجلس الوزاري فكبّلت ايدي الخبراء وقد وضع هؤلاء تحت سيطرة الموالين سياسيا للنظام من غير اهل الخبرة، وكان معظمهم في ذلك الحين من الضباط الاحرار. والادارة المركزية تلك وضعت مسؤولية القرار الاقتصادي على مختلف مستوياته في يد رجال السياسة فاصبح القرار السياسي مسبقا على القرار الاقتصادي. وادخل هذا الوضع الخوف في قلوب رجال الادارة مما دفعهم الى تجنب اخذ القرار المناسب خوفا من التبعات. وسوف نجد فيما بعد ان تدخل الدولة سياسيا أضرّ جدا بالقطاع العام، خاصة في سياسة الاسعار والاجور والتوظيف. والشيء ذاته يقال في بعض الصناعات التي أنشأتها الدولة بدافع سياسي وقومي اكثر منه اقتصادي ولم تنجح بل امتصت قدرا كبيرا من رأس المال المتوفر للاستثمار[١٦]، وسوف نتكلم عن الاولويات فيما بعد.

ومن جهة اخرى، اساء الجو المسيطر باسم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية لعملية الانتاج وتدنى الدخل القومي وذلك بسبب ما وجهه النظام من تهم واظهره من عداء لفئة رجال الاعمال اصحاب الخبرة والمبادرة، والمعلوم ان مصر والبلدان النامية تشكو عجزا كبيرا ليس في وفرة رأس المال فقط بل ايضا في رجال الاعمال اصحاب المبادرة

(*enterepreueurs*)، وبدل ان تتبع الدولة سياسة تنشيط وزيادة اعداد تلك الفئة القادرة على دفع عجلة الاقتصاد القومي فان الثورة ناصبتها العداء وكبّلت ايديها واضطهدتها فحرمت البلاد من ثروة بشرية نادرة، مع العلم ان الدولة كانت قادرة على ضبط تلك الفئة سياسيا واخضاعها لاجراءات تكفل العدالة الاجتماعية، دون ان تضطهدها.

ان الاشتراكية كعقيدة سياسية تلائم مصلحة الحاكم السياسية من اوجه عديدة. فهي اولا، تضفي على نزعة الهيمنة عند السراة ميزة الفضيلة والتقدم فتبرر سيطرتهم على جميع اوجه الحياة اقتصادية كانت او غير اقتصادية. وهي من جهة اخرى، تضمن لهم تأييد الجماهير الشعبية التي تناسبها الافكار الاشتراكية من حيث الاعتراف بحقوقها الاقتصادية ومساواتها مع الفئات المتقدمة في المجتمع. ان تجاوب عامة الشعب مع مبادىء الاشتراكية في العالم الثالث اشد بكثير منها في سائر البلدان ذلك ان معظم فئات الشعب هي من الفقراء او محدودي الدخل وهؤلاء غالبا ما ينظرون الى الدولة لاعانتهم وبالتالي هم طبيعيا من دعاة الاشتراكية. ومن خصائص تلك المجتمعات ضعف الطبقة الوسطى، فغالبا ما نجد اقلية ثرية في تلك البلدان تواجه اكثرية ساحقة من عامة الشعب ذوي الدخل المتدني.

ان المفارقة الرئيسية هنا هي ان عامة الشعب المناصرين للاشتراكية لايملكون اداة تمكنهم من التأثير على القرار الاقتصادي او السياسي، وبالتالي تتوقف مصلحتهم على امانة وكفاءة السراة الحاكمين فهم من هذه الناحية معرضون للنكسة دائما ولايقدمون شيئا يذكر في بناء نظام العدالة والانماء.

ان فكرة الملكية العامة التي تبدو وكأن ملكية الموارد القومية هي للشعب لاتتعدى المجال الخطابي، اذ ان الدولة تحتكر لنفسها الحرية التامة في التصرف. والملكية في المفهوم النهائي ليست سوى حقوق تصرّف. وما دام الشعب لاوسيلة او مؤسسة لديه تمكنه من المشاركة في التصرف بالموارد القومية، فلا ملكية له اطلاقا انما الملكية كل الملكية لرجال الدولة المتصرفين بالشؤون الاقتصادية. ويمكن تسمية هذا الوضع باشتراكية الدولة وهو الامر الذي ساد في مصر. إن ادارة القطاع العام في مصر كانت كليا بيد المجلس الوزاري ورئيس الدولة وتخضع لمركزية تامة. وقد اعطى هذا التدبير حرية تامة للدولة في السياسة الاقتصادية عامة.

التخطيط الاقتصادي

ان الحرية التامة التي تمتع بها نظام الثورة المصرية في القرار الاقتصادي لم توازها قدرة على ضبط وتدبير الامور الاقتصادية حسب مشيئة صانع القرار. فالواقع ان اسهل الامور في بلدان العالم الثالث تبني الاشتراكية واصعب الامور تحقيقها. فالاشتراكية تركّز الخبرات

والموارد في هيئة مركزية واحدة مسؤولة عن تحريك عجلة الاقتصاد القومي بكاملها. وليس هناك من دليل على ان الدولة في بلد متخلف أقلّ تخلفا من المجتمع الذي تظهر فيه. فلا يبدو ان القيادات السياسية اكثر حكمة او نزاهة او خبرة من مايجده المرء في المجتمع ذاته.

بعبارة مختصرة، ان التخطيط عملية ضخمة من حيث تعبئة الموارد وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذ احكامها. وسوف نرى مدى الصعوبات المترتبة عليه ونبيّن مصير التخطيط الاشتراكي في مصر، وهو مصير شبيه جدا بما حلّ في بلدان نامية اخرى.

ان الفترة الممتدة من سنة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٥ تعتبر عن حق مرحلة تأسيس وتكوين الاقتصاد المصري الحديث واستراتيجيته. فالاطار الاساسي قد رسم في تلك الفترة الوجيزة وارسيت قواعده التي لاتزال قائمة حتى الآن. اما ما عرف مؤخرا بسياسة الانفتاح فهي لاتعتبر خروجا فعليا عن الاطار العريض القائم بل مجرد ليونة في التطبيق وتعديل لسياسات التعامل مع الخارج، كما سنرى.

الخطة الخمسية الاولى : لاول مرة في تاريخ مصر الحديث تقوم الدولة برسم خطة اقتصادية شاملة ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٩٦٤/١٩٦٥. وكان الدور الرئيسي فيها للدولة، انما باشتراك القطاع الخاص. وقد اصاب الخطة الخمسية الاولى اضطراب منذ البدء ادّى الى تغيير جذري فيها تحت عوامل سياسية لادخل للمخطط الفني فيها وهذا امر شائع في بلدان العالم الثالث حيث يحول الاضطراب السياسي دون الالتزام بخطة مرسومة.

بعد اقل من سنتين من الشروع بتنفيذ الخطة الخمسية قامت حكومة الثورة، كما سبق وذكرنا، بتأميمات واسعة النطاق ملغية في ذلك دور الشريك الرئيسي في الخطة، اي القطاع الخاص.

السياسة الاقتصادية الرئيسية الاخرى التي قامت بها الحكومة خروجا على معطيات الخطة كانت سياسة عدم التقيد بالاعتمادات المقررة في الخطة لمختلف القطاعات. وان كان الخروج على الخطة في النقطة الاولى امرا سياسيا وعقائديا فانه يعود في المسألة الثانية الى قصور في تصور المخطط لما سيلزم كل قطاع من ارصدة مالية وسنبين ذلك فيما يلي:

ان استراتيجية المخطط المصري منذ البدء قامت على اساس النقاط التالية: (١) الاعتماد الرئيسي على رأس المال في السياسة الاستثمارية، (٢) النهج على الانفاق الكبير، ومنه عن قصد او غير قصد تشجيع الاستهلاك، (٣) الادارة الحكومية المركزية للمؤسسة الاقتصادية، (٤) التوسع في الصناعات التقليدية القائمة والمؤممة واستحداث غيرها، خاصة من صناعات السلع الاستهلاكية، واخيرا التركيز على سياسة بدائل الاستيراد واهمال سياسة التخصص والتصدير.

سوف نبين فيما يلي تفاصيل تلك النقاط وتقييمها ونتائجها.

ان الاعتماد على رأس المال المكثّف يظهر جليا في ارقام الخطة الخمسية الاولى (١٩٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٦٤/١٩٦٥) حيث شكل الاستثمار نسبة ١٦ر٦ بالمئة من الناتج القومي، ورغم ان المخطط كان يتوقع فائضا في ميزان المدفوعات في نهاية الخطة فان العجز (٧٦ مليون جنيه) كان النتيجة. وقد لجأت الدولة الى القروض والمعونات الخارجية لتمويل الخطة حيث «موّلت هذه المعونات نحو ربع اجمالي استثمارات الخطة ونحو ٤٠ بالمئة من الاستثمار في سنة ١٩٦٣/١٩٦٤»[١٧] من سير الخطة.

ان تكثيف الاستثمار بلغ اوجه في سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ وفي السنة التالية حين وصلت نسبة الاستثمار الى ١٧ر٨ بالمئة و ٢٠ بالمئة على التوالي ثم انخفضت من جديد الى ١٧ر٨ بالمئة و ٢٠ بالمئة على التوالي ثم انخفضت من جديد الى ماهو دون مستوى سنة ١٩٦٢ [١٨]، ولم تستعد تلك النسبة مكانتها بعد ذلك التاريخ وحتى اواسط السبعينات.

كانت نتيجة الانفاق المبالغ فيه على الاستثمار والانفاق العام ايضا عجزاً في ميزان المدفوعات بدأ منذ سنة ١٩٦٢، السنة التي استهلكت فيها مصر جميع احتياطيها من العملة الصعبة. وتتابع العجز في السنين التالية بصورة خطيرة شكلت ازمة عصيبة في النقد النادر. وقد حاولت تخفيض العجز في سنة ١٩٦٤/٦٥ باللجوء الى ضبط السياسة المالية وبواسطة الاحجام عن الاستثمار في الدرجة الأولى[١٩]. وكان هذا العمل بدء التراجع في النمو الاقتصادي.

يذكر هنسن[٢٠] ان مسألة تمويل الخطة لم تكن واضحة عند مرحلة التخطيط لها. والذي حصل فعلا أن الدولة اعتمدت على الادخار القومي وكان قد بلغ ١٢ بالمئة في الخمسينات[٢١] ولكن هذه النسبة المرتفعة ظلت دون نسبة الاستثمار التي بلغت ١٤ بالمئة في المرحلة التاريخية ذاتها. ولم ترتفع نسبة الادخار المرصودة للاستثمار بعد ذلك كي تغطي الانفاق الكبير اثناء سني الخطة. لا بل انخفضت حيث بلغ معدل نمو الادخار القومي بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٦٥ رقما سالبا (١٢,٣ بالمئة)[٢٢]. لذلك نجد ان الدولة لجأت الى استخدام احتياطيها حتى استنفدته كليا واضطرت ان تلتجىء الى القروض الخارجية مما سبب عجزا في ميزان المدفوعات.

بدأت الدولة باللجوء الى القروص بصورة ملحوظة في سنة ١٩٦١ على اثر ازمة النقد الاجنبي فاقترضت ما قيمته ١٣٩,٥ مليون دولار، بزيادة ما يقارب اربعمئة بالمئة عن السنة السابقة حين كانت قيمة القروض ٢ر٢٨ مليون دولار فقط. ولم يكن الاعتماد على القروض مستقرا فقد نما نمو مذهلا حتى سنة ١٩٦٤ بمعدل ارتفاح سنوي بلغ ٤٥ر١٣٥ بالمئة ثم تحول فجأة الى نمو سالب في مابعد سنة ١٩٦٥ على أثر انقطاع المعونة

الامريكية[٢٣]. وظل الرقم سالبا الى أن استأنفت المساعدات الامريكية في اوائل السبعينات.

وبسبب شح النقد اضطرت الدولة الى خفض نسبة الاستثمار قبل انتهاء الخطة الخمسية الاولى ولم ترتفع قيمة الاستثمار بعد ذلك، لابل تدهورت من جديد في ماتبقّى من سني عقد الستينات تحت وطأة الحرب والسياسة الاقتصادية الموجهة توجيها سيئا.

والذي يدعو الى العجب ان الدولة، التي كانت تواجهها ازمة مالية حادة اتجهت اولا الى تخفيض الاستثمار بدل ان تخفض مستوى الاستهلاك الذي ظلّ نشيطا وعلى المستوى ذاته الذي كان عليه اثناء الخطة. ويأخذ تقرير البنك الدولي على المخطط المصري فشله في زيادة الادخار القومي.

ورغم تلك الصعوبات استمرت الدولة في سياسة العمالة وتوظيف خريجي الجامعات والمعاهد الفنية، الفائض منهم عن الحاجة مثله مثل غيره وذلك لاسباب سياسية وعقائدية تتعلق بمفهوم البطالة ومعالجتها. وقد ارتفعت على اثر ذلك العمالة في سني الخطة الخمسية الاولى الى ٤ر١ بالمئة بينما كان هدف الخطة ان تنمو بنسبة ٨ر٢ بالمئة فقط [٢٤].

ويأخذ عمرو محي الدين على الدولة تشجيع الاستهلاك آنذاك وسياسة الانفاق التي كان ينقصها الترشيد[٢٥].

ان سياسة الدعم التي قد تفاقمت في السبعينات كانت قد نشأت في تلك المرحلة التكوينية واصبحت تشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة.

ليس هناك من خلاف على أهمية سياسة الدعم المبنية على مبدأ العدالة الاجتماعية انما الاعتراض يتعلق بعدم الترشيد في تلك السياسة واعانة من لايستحق كما سنرى فيما بعد.

لقد بلغ الانفاق الحكومي ١٤ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٥٩/ ١٩٦٠ ارتفع بعدها الى ٢٤ بالمئة في آخر سنة من الخطة [٢٦]، وهي السنة ذاتها التي وصلت فيها ازمة النقد حدها وتراجع مستوى الاستثمار. ولم تتغير صورة الانفاق الاستهلاكي كثيرا فيما بعد بل ظلت مرتفعة فبلغ الانفاق على الجهاز الحكومي (الموظفين) ٤ر٩ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٧٠ وارتفع من جديد الى ٥ر١١ بالمئة في سنة ١٩٧٤[٢٧].

نتائج الخطة الخمسية الأولى :

لم تأت نتائج الخطة الخمسية الاولى كما اراد المخطط لها. فقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي العام ٥ر٥ بالمئة لسني الخطة[٢٨]. وهذه نسبة غير مرضية وتشكل قصورا عن المستوى المتوقع من استثمار رأس المال بكثافة في سني الخطة [٢٩].

نلاحظ ان النمو لم يكن متسقا. فقد حصل تفوق على المقصود في مجالات معينة وانخفاض عن المستوى المرسوم له في مجالات اخرى. حصل تفوق في قطاعات البناء والنقل والكهرباء وقصور عن الحد المعين في الزراعة والصناعة. فقد كان هدف الخطة ان ينمو

قطاع الكهرباء بنسبة ١٤ر٧ بالمئة.
وقطاع البناء بنسبة ٤ر٠ بالمئة
وقطاع النقل بنسبة ٩ر٣ بالمئة

وبلغت الزيادة الفعلية : ١ر١٩ و٤ر١٠ و١ر١١ بالمئة على التوالي. ويلاحظ هنا سوء التخطيط في فشل المخطط ان يقدّر مستقبل نمو قطاع البناء فشلا كليا رغم انه من البديهي ان ينمو قطاع البناء في مرحلة الاستثمار المكثف.

لقد كان للسد العالي اثر كبير في نمو قطاع البناء والكهرباء في حين ان عائد قناة السويس مسؤول عن النمو في قطاع النقل وقد فاق دخل القناة ما كانت الحكومة تتوقعه.

اما الصناعة فقد كان مرسوما لها ان تنمو سنويا بنسبة ١٤ر٦ بالمئة ولم يتحقق من ذلك الا ٨ر٥ بالمئة [٣٠] ثم انخفض مستوى النمو بعد ذلك الى ٣ بالمئة في سني ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ [٣١]. اما الزراعة فقد بلغ النمو فيها اثناء الخطة الخمسية ٣ر٣ بالمئة وقد كان مرسوما للزراعة ان تبلغ ١ر٥ بالمئة. وقد تدنى مستوى النمو من جديد بعد سنة ١٩٦٥ الى ٣ بالمئة ثم الى ٢ بالمئة في سنة ١٩٧٥[٣٢].

الخلاصة ان مستوى النمو في سني الخطة كان متوسطا في حين كان النمو في البلدان النامية مرتفعا وقد توصل مثلا في الاردن الى ٨ر٦ بالمئة و ٦ر٥ في يوغسلافيا و ٦ر١ في تركيا.

ان اخطر ما في امر الخطة الخمسية الاولى سوء التصرف بالسياسة المالية التي فشلت في تقدير التمويل اللازم لها ولما بعدها فاستنفد بواسطتها الفائض وخلت الخزينة من المال الضروري لمتابعة الاستثمار بعد الانتهاء من الخطة. فقد انجرف المسؤول السياسي الى زيادة الاستثمار دون التدقيق في مصادر التمويل فاستنفد احتياطيه واضطر الى اللجوء الى القروض بفوائد مرتفعة في حين انه عجز عن زيادة الادخار القومي فجاءت بعد سني الخطة سنون مجدبة وانحسار في القطاعات الاساسية.

ان عجز الدولة عن متابعة الاستثمار ودفع عجلة النمو بعد سنة ١٩٦٤ مباشرة وقبل حرب حزيران ١٩٦٧ ادى الى انخفاض خطير في نمو الدخل المحلي الاجمالي وصل الى ٤ر٩ بالمئة في سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ اي في آخر سنة من الخطة ثم الى ٤ر٤ بالمئة في سنة ١٩٦٥/ ١٩٦٦. وتدهور النمو طبعا فيما بعد الحرب الى ٣ر٠ بالمئة [٣٣]. ولم تكن الحرب المسؤول

الوحيد او الاول. يقول هنسن ونشاشيبي: «في حين انه من المحتمل ان يكون اندلاع الحرب في يونيو (حزيران) ١٩٦٧ مسؤولاً عن انخفاض معدل النمو في تلك السنة الى حد ما، فان الحرب لاتفسر الجمود (Stagnation) الكلي للدخل المحلي الاجمالي الا الى درجة بسيطة» [٣٤]. إن العبء العسكري لاشك عامل اضافي خطير انما العجز كان حاصلاً قبله وبدونه وازداد تفاقما معه. إن آثار الحرب اليمنية على معدل الاستثمار كانت في الواقع متواضعة جدا لم تزد عن ٢ر١ بالمئة [٣٥]، حسب تقديرات الخبراء المصريين.

ان الجمود الاقتصادي الذي اصاب مصر آنذاك يعود الى ندرة النقد الاجنبي الضروري لاستمرار عجلة النمو والانماء. والازمة تلك بدأت في الظهور في سنة ١٩٦١ وتفاقمت في سنة ١٩٦٥ عندما الغت الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية بيع القمح بالعملة المحلية، ورغم ان الغاء الاتفاقية لايفسر الازمة فقد زاد في سوء الوضع وتوقفت عملية الانماء عن الحركة[٣٦].

وما ان جاءت سنة ١٩٦٦ حتى كانت ازمة النقد في مصر قد وصلت الى درجة خطيرة عجزت بسببها الخزانة عن دفع اقساط ديونها الدولية فلجأت الى الاستدانة على اجل قصير من بنوك تجارية في اوروبا وبفوائد مرتفعة الى درجة يصفها هنسن ونشاشيبي بأنها أسوأ من ان يقبل بها الخديوي اسماعيل[٣٧].

بدائل الاستيراد:

ان الوجه الرئيسي الآخر لاستراتيجية التنمية في مصر الناصرية هو سياسة بدائل الاستيراد وهي الوجهة الاخرى المسؤولة بصورة اساسية عن تردي الوضع الاقتصادي. لم تنجح هذه السياسة في زيادة الانتاج او رفع مستوى الدخل او مقاومة التبعية في مصر اكثر منها في اي بلد آخر سار على هداها. وسنبين ذلك بالتفصيل.

ان سياسة بدائل الاستيراد هي نهج اقتصادي درج عليه عدد كبير من الدول النامية، خاصة الاشتراكية منها، وفي بعض دول امريكا اللاتينية، وكما عرّفها عمرو محي الدين، هي «ان ننتج محليا ماكنا نستورده من قبل، او ان ننتج محليا ماكنا سنقوم باستيراده لو لم نقم بهذا الانتاج»[٣٨]. وغالبا ما يكون الغرض الاقتصادي من سياسة بدائل الاستيراد تخفيف العبء على ميزان المدفوعات التجارية بواسطة تخفيض الاستيراد وزيادة تشغيل اليد العاملة واستغلال المواد الخام المتوفرة محليا بتصنيعها بدل استيرادها. وهذه جميعها اهداف سليمة. يبقى ان نتحرى اذا ما كانت بدائل الاستيراد قد حققت تلك الاهداف [٣٩]. انما قبل الولوج في ذلك يجب ان ننوه الى ان الدافع الرئيسي لمثل هذه السياسة هو دافع قومي المقصود منه الاستقلال الاقتصادي كدعامة للاستقلال السياسي، رغم ان فكرة الاستقلال الاقتصادي في حد ذاتها غير قابلة للتطبيق حتى في اكبر الدول الصناعية.

يبدو انه كان في مصر عند اوائل الستينات بعض الاقتصاديين في مواقع النفوذ يعتقدون جادين ان سياسة بدائل الاستيراد سياسة اقتصادية سليمة تؤدي الى النتائج التي سبق وذكرناها، ولاشك ان الاجواء السياسية آنذاك والمغالاة في الافكار القومية اثرت على الخبراء الاقتصاديين وعلى التخطيط السليم.

من مشاكل سياسة بدائل الاستيراد انها تؤدي الى النتائج السلبية التالية: (١) تشتت ونقص في رأس المال المتوفر للاستثمار بما في ذلك النقد الاجنبي، (٢) ضعف في نوعية وكمية الانتاج، (٣) قصور في التصدير، واخيرا تفكك في روابط التبادل الاقتصادي العربي وتقويض اسس الوحدة الاقتصادية العربية.

ان سياسة بدائل الاستيراد في بلد متخلف او متقدم، تعني التصنيع على اوسع نطاق بأن تنتج جميع السلع المصنعة وشبه المصنعة او ما امكن منها محليا. ولما كانت القاعدة الصناعية في البلدان النامية ضيقة جدا ولاتزيد عن ١٥ بالمئة من الناتج القومي في اقصى الحالات عند الشروع في تلك السياسة يصبح العبء الملقى على المنتج ضخما الى حد يتعذر تحقيقه. فان التوسع الكافي لارضاء سياسة بدائل الاستيراد يتطلب اولا، وفرة في رأس المال تجعل من الممكن توزيعه على استثمار عدد كبير من السلع. وهذا طبعا غير متوفر في بلدان فقيرة اصلا وعاجزة عن الاستقراض الوافي في اسواق رأس المال الدولية.

في الدرجة الثانية تقتضي سياسة بدائل الاستيراد سوقا وطنية كبيرة الى حد تجعل الانتاج الصناعي مجزيا خاصة ان سياسة بدائل الاستيراد لاتعوض التصدير وغير قادرة على تحقيقه حتى وان قصدت ذلك لان غرضها اشباع السوق المحلية لتسد النقص في السلع الحاصل من جراء سياسة الاحجام عن الاستيراد.

في الواقع ان الانتاج القومي في ظل سياسة بدائل الاستيراد لايكفي السوق المحلية من السلع الاستهلاكية ولا الوسيطة وذلك لعجز في الانتاج يحصل من تشتت رأس المال الموزع على عدد كبير جدا من الصناعات بقيم تقل عما هو ضروري وكاف. والنقص في عرض السلع الاستهلاكية امر معروف عند كل من وقف او شاهد طابور المستهلكين في شوارع القاهرة منذ اكثر من عشرين سنة.

نظرة مقارنة الى مسألة قدرة المنتج المصري على اشباع السوق المحلية تشير الى ان السياسة المتبعة في عهد عبدالناصر لم تشكل تحسنا على ماكان عليه الوضع قبل الثورة. فبعد الحرب العالمية الثانية، عندما كان القطاع الخاص لايزال المنتج الرئيسي. «كانت الصناعة المحلية قادرة على تحقيق نسبة كبيرة في اشباع السوق المحلي في عديد من السلع تصل الى حوالي ١٠٠ بالمئة بالنسبة للسجاير والخمور والسكر، ٩٥ بالمئة في الصناعات الغذائية، ٧٣ بالمئة للمنسوجات، ٩٠ بالمئة للأثاث، ٨٨ بالمئة للمصنوعات الجلدية، ٨٠ بالمئة في الكبريت، ٦٠ بالمئة في الزيوت النباتية، ٩٠ بالمئة في الصابون[٤٠]». اما في الستينات فقد

هبط معدل نصيب القيمة المضافة في خمس صناعات استهلاكية (هي الاغذية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس الجاهزة) من ٨ر٧٩٪ في سنة ١٩٤٧ الى ٥٥٪ في سنة ١٩٦٦/١٩٦٧[٤١]. ونتيجة للنقص في الانتاج وزيادة في الطلب المحلي ارتفع مستوى استيراد المواد الغذائية باطراد منذ سنة ١٩٥٦ فقد كان يشكل ٤ر١٣ بالمئة من اجمالي الواردات فزاد الى ٦ر٣١ بالمئة في سنة ١٩٦٨.[٤٢]، رغم سياسة الحدّ من الاستيراد، والمعروف ان مصر كانت توفي بحاجاتها الغذائية وتصدّر ماقيمته ٣ ملايين جنيه منها في سنة ١٩٤٧. استمر التدهور في انتاج المواد الغذائية في مصر حتى وصلت نسبة الاستيراد الى ٢٠ بالمئة من واردات البلاد في سنة ١٩٦١[٤٣] وقد أصبحت مصر اليوم تستورد اكثر من نصف ماتحتاجه من المواد الغذائية. وما من شك في أن تزايد عدد السكان السريع عامل مؤثر إضافة الى القصور في الانتاج. مع هذا فان القيادات السياسية لاسباب غير اقتصادية ظلت تشجع الاستهلاك على حساب الزراعة والصناعات الغذائية. ومن ذلك انها بدل ان تشجع الانتاج بواسطة تحرير الاسعار ودعم المنتج كانت تفرض القيود وتخفّض الاسعار وتدعم اسعار المواد الاستهلاكية.

ان الهبوط في الانتاج منذ القيام على نهج سياسة بدائل الاستيراد لايعود الى نقص وتشتت رأس المال فحسب، بل ايضا الى أهمال الزراعة مما ادّى الى عجزها عن توفير المواد الخام للتصنيع خاصة الزراعية منها التي يمكن ان توفر محليا. ان فشل النظام في زيادة الانتاج الزراعي كما يجب يعود الى سوء استخدام الموارد القومية.

مثلا، نجد أن جزءا كبيرا من الاستثمارات قد وضع في التوسع الافقي اي استصلاح الاراضي. اما التوسع الرأسي، ماخلا ماقدمه السد العالي، فان الدولة اهملته كما اهملت التكنولوجيا الزراعية التي ادّت الى ثورة زراعية في انحاء مختلفة من العالم الثالث.

من المعروف ان مايقارب نصف مساحة الاراضي المستصلحة قد بار والباقي منخفض الانتاج. فقد كانت مصر ومازالت تخسر خيرة اراضيها الزراعية في التوسع المدني وتصرف مبالغ باهظة لكسب اراضي تكاد تكون مجدبة.

ان سياسة فرض القيود الصارمة على المنتجين من حيث حرية اختيار المحاصيل وتحديد الاسعار هى من السياسات الاخرى التي رافقت سياسة بدائل الاستيراد وقد تركت تلك السياسة اثرا سلبيا على الانماء الزراعي.

ان الانتاج الزراعي يرتفع بواسطة الحوافز وليس بالمعاملة القسرية وتخفيض الفائدة من العمل. والغريب في الامر ان الدولة كانت تعمل بذلك على تقويض سياستها وقدراتها فقد كانت تدعم اسعار المواد الزراعية للمستهلك وتبتز الفرق او جزءا منه من الفلاح المنتج

فتضعف الانتاج وتشجع الاستهلاك وتلك سياسة بدورها تؤدي الى زيادة الانفاق الرسمي وهدر موارد الدولة وافقار المنتج.

ويعود هذا النقص الى مايسميه هنسن سياسة «كبت التضخم» اي عدم السماح للاسعار بالارتفاع مع ارتفاع الكلفة وذلك بقرار اداري الغاية منه الحيلولة دون ظهور تذمر شعبي يكون ذا اثر سياسي غير مستحب. وهذه السياسة طبعا تؤدي بالنتيجة الى تمويل الاستهلاك من خزانة الدولة واختفاء المال الضروري للاستثمار[٤٢].

ومما يدل على ان قدرة الدولة في اخذ القرار اعظم منها في تدبير وضبط الامور ماظهر من عدم قدرتها على تحديد الاولويات بوضوح وتوفير حاجة السوق في بعض السلع في حين كانت تنتج فائضا لاتصريف له في سلع اخرى. فقد رافق نظام اشتراكية الدولة ظاهرة خطيرة تعرف بالتكدس اي انتاج فائض من سلعة لاسوق لها وذلك منذ سنة ١٩٦٤[٤٣].

تعتبر مثل هذه المسألة في النظام الاقتصادي الحرّ نتيجة لانخفاض في الطلب، اما في النظام المسيّر فهي تعبير عن سوء اختيار الاولويات وعجز عن التصرف في مايلزم وهدر لرأس المال النادر الوجود إضافة الى اهمال مسألة التصدير.

تقتضي سياسة بدائل الاستيراد ان تتوفر في البلد المنتج المواد الخام الى حد كبير بالاضافة الى التكنولوجيا والسلع الوسيطة. غير ان معظم البلدان النامية تتميز بالانتاج الزراعي لانماء الغذاء وللتصدير ومعظمها دول ذات اقتصاد قائم على اساس السلعة الواحدة مثل القطن في مصر (٨٥ بالمئة من صادرات مصر سنة ١٩٥٣)[٤٤] والقنب في بنغلادش والشاي في سري لانكا والكاكاو في غانا. ويصح هذا القول في المواد الخام المعدنية والطاقة فالنفط في السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة مثلا هو المادة الخام الرئيسية ان لم نقل الوحيدة.

الاعتماد على المادة الخام الواحدة يعني ضعف الاقتصاد القومي وتبعيته، إضافة الى الحد من سياسة التصنيع التي تستوجب في مثل تلك الحالة استيراد مختلف انواع المواد الخام والمعدات والسلع الوسيطة والتكنولوجيا بتكاليف باهظة.

وهكذا نجد أن مصر استمرت في الاستيراد رغم ان هدف الخطه كان الحدّ من الاستيراد ولم تنخفض نسبة الاستيراد الا في السلع الاستهلاكية في حين انها زادت في السلع الوسيطة والمصنعة ومواد غذائية وسلع رأسمالية. ويأخذ محي الدين على السياسة الاقتصادية في تلك الحقبة اهمالها لصناعة السلع الوسيطة والرأسمالية في حين توسعت في انتاج السلع الاستهلاكية. فقد ارتفع معدل استيراد السلع الوسيطة ارتفاعا محدودا فبلغ ٣٨ بالمئة من جملة الواردات في سنة ١٩٧٠ بينما كان يشكل ٣٤ بالمئة في سنة ١٩٤٥. ويأتي الارتفاع في استيراد السلع الرأسمالية في المحل الثاني بعد المواد الغذائية اذ انه ارتفع من

٢٤,٣ بالمئة سنة ١٩٥٥ الى ٣١,٤ سنة ١٩٧٠ وكانت الحماية على السلع الاستهلاكية اكثر بكثير منها على السلع الوسيطة والرأسمالية مما جعل انتاج السلع الاستهلاكية اجدى من غيرها في حين ان نمو الاقتصاد السليم كان يقتضي التركيز على السلع الوسيطة.

والواضح من هذه البيانات ان سياسة بدائل الاستيراد في مصر قد ركزت على التوسع في السلع الاستهلاكية، خاصة النسيج اي انها ركّزت على الصناعات التي كانت قائمة قبل التأميم. وهذا يعني ان دور الدولة الرئيسي ظلّ محصورا الى درجة كبيرة في الاستيلاء على صناعة كانت في السابق حرة ونشيطة لاتشكو من العجز في الاستثمار او الانتاج او الارباح. ولم تثبت الدولة على انها اجدر من رجال الاعمال في هذا المجال لابل العكس هو الاصح اذ انها قد حولّت بعض تلك الصناعات التقليدية الى مشاريع واسعة وضخمة على حساب الصناعة الحديثة، خاصة في السلع الوسيطة.

وتجدر الاشارة هنا الى امر خطير آخر هو ان الدولة تمادت في التوسع في الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية هذه التي قد ورثتها بدل ان تصرف اهتمامها ومواردها المحدودة الى الصناعات الوسيطة والرأسمالية الضرورية لسائر الصناعات. والصناعات الوسيطة تحتاج الى مجهود كبير قد تكون الدولة مؤهلة اكثر من غيرها للقيام بها في بلد ينقصه رأس المال تهمل سياسة بدائل الاستيراد والتصدير وذلك كي توفر طاقاتها المحدودة لايفاء حاجات السوق الداخلية. ان العجز والاحجام عن التصدير من شأنه ان يخلق عجزا في النقد الاجنبي ويضع بذلك حاجزا كبيرا في طريق التصنيع المرغوب فيه كما وانه لايشجع على تحسين نوعية السلع المصنعة التي لاتخضع للمنافسة داخليا او خارجيا. ونجد مثلا انه في مصر لم تستطع الصادرات ان تغطي ثلث قيمة الواردات في اوائل السبعينات[٤٥]. ومن غرائب هذه السياسة انها تؤدي الى زيادة الاستيراد وهو عكس ماتسعى اليه. فالبرغم من ان الحماية مرتفعة جدا فالعجز في انتاج السلع الوسيطة والرأسمالية والغذائية يؤدي الى عكس مايرغب فيه المخطط. والحماية في مصر كانت مرتفعة جدا[٤٦]. ويعلق محي الدين على ذلك فيقول (ان الصناعة المحلية تعيش في ظل حماية واقية تفوق تطور كفايتها الانتاجية بل يساعد على ذلك الموقف الاحتكاري الذي تتمتع به بعض الصناعات في ظل سياسة احلال الواردات بحيث تتحول الى حماية دائمة ومن هنا تظل الصناعة المحلية غير قادرة على دخول المنافسة الدولية[٤٧]).

ويعزى محي الدين تأخر الصناعة المصرية في انتاج السلع الوسيطة والرأسمالية لهذه السياسة التي تجعل من أنتاج السلع المحمية، ومعظمها استهلاكية، عملية مربحة ومشجعة.

وبصورة عامة نجد أن أداء التصدير في الاقتصاد المصري كان (هزيلا) كما يصفه مابرو ورضوان[٤٨]. ولم تغط عائدات التصدير اكلاف الاستيراد فان العجز في الميزان

التجاري قفز من ٥٢ر٤ مليون جينه في سنة ١٩٥٨ الى ١٦٦ر٥ في سنة ١٩٦٥، اي في آخر سنة للخطة وكما هو معروف لايزال العجز في الميزان التجاري قائما حتى اليوم على الرغم من أن مصر قد اصبحت دولة منتجة للنفط بكميات تجارية كبيرة إضافة الى ارتفاع مصادر دخلها من الخارج.

ولو نحن قارنّا سجل مصر في التجارة الدولية مع سائر العالم نجد ان دورها في حالة تقهقر. فقد انخفض نصيب صادرات مصر من ٦ر٠ بالمئة من صادرات العالم في سنة ١٩٥٢ الى ٣ر٠ بالمئة في أواخر الستينات و ٢ر٠ بالمئة في السبعينات[٤٩]. ولايختلف هذا الوضع عن حال عدد كبير من بلدان العالم الثالث خاصة ان نمو اليابان في التجارة الدولية في تلك المرحلة اثر على النسب انما مصر مؤهله من الناحية البشرية ان تتقدم على الكثير من بلدان العالم الثالث ومع هذا فانها حتى الآن لاتعتبر من الدول النامية المصنعة حديثا.

نعم قد حصل تنوع في صادرات مصر وارتفاع في نسبة السلع المصنعة بالنسبة الى المواد الخام، فقد بلغت نسبة السلع المصنعة من الصادرات المصرية ٣٠ بالمئة في الستينات بعد أن كانت حوالي ٨ بالمئة قبل الثورة [٥٠] ولكنها عادت فأنخفضت الى حوالي ١٢ بالمئة في السبعينات. ونجد ان السلع المصنعة في الصادرات هي من منتجات النفط والمنسوجات والدخان والاغذية. ولاشك أن تقهقر حصة القطن الخام من الصادرات قد أثر في ارتفاع نسبة السلع المصنعة في الستينات. ان منتجات البترول حققت اكبر تقدم في هذا المجال مما كانت قيمته ٢ مليون جنيه في سنة ١٩٦٢ الى عشرة ملايين في سنة ١٩٧٦[٥١].

ليست الحماية المدروسة للاقتصاد القومي بسياسة خاطئة، خاصة في البلدان المتخلفة. المشكلة هي في تخطي الحدود المعقولة واعتماد سياسة بدائل الاستيراد كمبدء عام وشامل الهدف منه الاكتفاء الذاتي وهذا امر مستحيل ومعطل للمسيرة الاقتصادية. اما الادعاء، وهو مجرد تعبير عن حالة الخوف، ان الاكتفاء الذاتي امر يتعلق بالامن القومي او الغذائي فهو من باب (الرومانطيقية) القومية ولايأخذ به احد. من الملمين بطبيعة الاقتصاد الدولي حاليا.

كان لسياسة الحماية الشديدة المتبعة في مصر أثر سيىء على التعامل التجاري مع الدول العربية ولم ينمُ هذا القطاع في ظل نظام الاشتراكية المصرية. فقد خطت الثورة في السياسة الاقتصادية في اتجاه معاكس لنهجها السياسي في الحقل القومي القائم على اساس تزعم حركة القومية العربية والسعي للوحدة. فالانفتاح السياسي على العالم العربي رافقه انعزال اقتصادي نتيجة سياسة الثورة الاقتصادية القائمة على بدائل الاستيراد واعتبار مصر بوتقة اقتصادية قائمة بحد ذاتها وليست جزءاً من محيط عربي. ولا يغيّر هذه المقولة دخول مصر كطرف في اتفاقية السوق العربية المشتركة لضعف اساسي في تلك الاتفاقية، وهي جمركية بالفعل، والتحيز الكمي المفروض على التعامل بموجب شروطها.

وخلاصة القول ان استراتيجية التنمية الاشتراكية التي انتهجتها الثورة المصرية لم تحقق غرضها جيدا في اي مجال من المجالات. فقد بالغت في سياسة الاستقلال الاقتصادي والتوسع غير المحمود واعتمدت على رأس المال المكثف في الاستثمار واستنفدت كل ما لديها من الرصيد الاحتياطي واضطرت ان تلجأ الى القروض باهظة الفائدة وترك العجز أثرا سيئا على النمو الاقتصادي في السنين التابعة للخطة. وبعبارة مختصرة ازدادت تبعية مصر الاقتصادية بدل ان تضعف.

ليس من الضروري طبعا إلحاق جميع تلك الاجراءات بالاشتراكية، فالاشتراكية لاتدعو الى تكثيف رأس المال مثلا في الاستثمار ولا الى بدائل الاستيراد او اهمال التصدير. انما مما لاشك فيه ان اشتراكية الدولة هو نوع من الاشتراكية سريع الانزلاق نحو الطريق التي اتبعتها مصر وتنطبق عليها الاعتبارات التي اوردناها في مطلع هذا البحث.

أثر الإقتصاد الناصري على الوضع الحالي

إن المعضلات الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد المصري اليوم وصعوبة انطلاقه قد أرسيت قواعدها في المرحلة التأسيسية (١٩٥٢ ـ ١٩٦٢) ولم تتخط سياسة الانفتاح تلك القواعد الاساسية.

إن قراءاتنا لادبيات الانفتاح توحي بان السياسة الجديده تشكل ردة على النظام الاقتصادي الناصري، وكأن مصر قد دخلت نطاق النظام الاقتصادي الحرّ[٥٢]. الواقع ان التغيير الذي حصل يعود الى التفاصيل وليس الى الاساس. وقد نتذكر هنا ان النظام الاقتصادي في عهد عبدالناصر كان خليطا يسيطر فيه القطاع العام على ٧٠ بالمئة من الاعمال ولاينفرد به. حتى ان الاستيراد، ولو كان مقيدا فقد ظل آنذاك على مستوى مرتفع.

الانفتاح هو ايضا نظام خليط واستمرار للنظام السابق والذي حصل فعلا هو إزالة بعض المعيقات التي كانت تحيط بممارسة القطاع الخاص وفتح مجال التجارة الخارجية له ولو بصورة محدودة واتباع سياسة مرنة تجاه دخول رأس المال الاجنبي والبنوك، واخيرا فتح باب الاستثمار امام رأس المال الاجنبي والعربي على نطاق اوسع مما سبق، والغريب ان تكون سياسة الانفتاح قد شجعت الاستيراد وضيقت ابواب التصدير.

بعد مرور اكثر من ١٣ سنة على سياسة الانفتاح، لايزال القطاع العام مهيمنا وأداؤه معطلا اكثر مما كان عليه سابقا ولاتزال الدولة تتحكم في الاسعار والاجور وسياسة العمالة وتتمادى في الانفاق الحكومي. وبعبارة اخرى، لاتزال الحكومة المسؤولة الاولى عن القرارات الاقتصادية ولاتزال مقيدة بالاعتبارات السياسية.

وهكذا نجد ان مشاكل الاقتصاد المصري التي بدأت في عهد عبدالناصر لاتزال مستمرة وتتفاقم: الصناعة والزراعة اضعف القطاعات[٥٣]، المديونية الخارجية وصلت الى ارقام خيالية (تفوق ٣٢ مليار دولار حسب تقدير صندوق النقد الدولي)، العمالة الزائدة عن الحاجة متعاظمة والدعم يتزايد والمال المتوفر للاستثمار يتراجع وباختصار، التبعية المتزايدة لا التعامل المتبادل او الاكتفاء الذاتي هي حصيلة النظام الذي لم يتغير جوهريا بعد[٥٤].

ان الثورة المصرية اعادت تنظيم الاقتصاد المصري برمته وبالتالي من الصعب الخروج عن قيوده حتى وان توفرت الرغبة وهي كما يبدو متوفرة الآن. كما وان الدولة لاتنقصها خبرة الخبراء لتشخيص الداء. انما المعضلات التي يواجهها التغيير احيانا قد لاتقل عن المعضلات الناتجة عن الاستمرار ولايبدو في الصورة من يستطيع ان يدفع الثمن سياسيا. ولعل هذا واحداً من اسباب فشل عهد السادات وبعده مبارك بالخروج عن المعوقات الجاثمة في طريق التقدم.

قد يكون التضخم المكبوت احد اهم العقد الواجب على النظام الحالي حلها. من المفهوم ان تقف الحكومة حائلا دون الربح الباهظ غير المشروع وان تحمي المستهلك من جشع المنتج والتاجر انما عندما تفرض الدولة على المنتج والتاجر اسعارا دون الكلفة تكون هي التي تقوم بسلب صاحب الحق حقه. فان كان المنتج صاحب عمل حرّ فانه سيقع في المديونية او ينكسر أو يمتنع عن انتاج السلعة بما في ذلك خسارة للانتاج العام وقد حصل بالفعل ان عددا كبيرا من الافران الحرة قد اقفلت ابوابها بسبب التسعيرة غير المجزية على الرغم من دفع الحكومة نسبة من النقص بالدعم. والمتضرر الاكبر في هذه السياسة هو الفلاح المجبر على انتاج المحصولات الحقلية كالقطن والارز والقمح وغيرها فالحكومة تفرض عليه ان يلتزم بالدورة الزراعية او تعطيه اسعارا غير مجزية وكانت الدولة من جراء ذلك تضطر ان تدعم اسعار المدخلات كالتقاوي والاسمدة كي يستطيع الفلاح الاستمرار في العمل.

اما عندما يكون المنتج هو القطاع العام فان الدولة، وهي التي تحدد اسعار انتاجه للسوق المحلية[٥٥] بما هو دون الكلفة، تضطر الى تمويل العجز الطارىء في ميزانيته من الخزانة العامة. هذا اذا ما توفر لها رأس المال وكثيرا ماتعجز عن تحقيق ذلك وتمتنع عن تقديم رأس المال المطلوب للشركات [٥٦] مما يؤدي طبعا الى تراجع في الاستثمار والانتاج. وتضطر شركات القطاع العام أن تلجأ الى القروض القريبة الاجل لسد العجز وتقع في مديونية شبه دائمة لان الحلول السريعة لاتحل مشاكلها الرئيسية.

والتضخم المكبوت هذا لايزال عقدة العقد في نمو الاقتصاد المصري. ويحصل بشكل سلسلة تتابع عقدها: انفاق حكومي ضخم وعجز في الاستثمار يؤديان الى تراجع

في الانتاج وهذا الامر يؤدي بدوره الى ندرة السلع المعروضة. هنا تختلف النتائج المترتبة على الاقتصاد حسب بنيته. ففي حال حدوث هذه الامور في نظام اقتصادي حرّ يحصل تراجع في الاعمال وتسريح الأيدى العاملة وإحجام الناس عن الشراء مما يؤدي الى تزايد التراجع في الاعمال وبالتالي يحصل مايسمونه في الاقتصاد (ركود). اما في النظام الاقتصادي المسيّر فتختلف النتائج. اولا، لما كان القطاع العام هو المسئول الرئيسي عن الانتاج فانه يتراجع دون ان يصرف الايدي العاملة من عمّال واداريين ودون التوقف عن استيراد المواد الضرورية للانتاج كما حصل تماما في مصر في سنة ١٩٦٦.

ولذلك يظل التضلب نشيطا وكأنه ليس من ركود يسيطر على السوق فترتفع الاسعار بسبب استمرار الطلب وتراجع الانتاج. انما النظام الوقائي[٥٧] (Welfare State) فمن شأنه ان يلقي الاعباء على الدولة فتتدخل وتفرض سعرا محددا بقرار رسمي اعتباطي حتى انه احيانا يكون سعر البيع دون الكلفة كما حصل في منتجات بعض شركات القطاع العام. كما وان النظام هذا لايسمح بتسريح الايدي العاملة او الكف عن التوظيف، خوفا من تبعات البطالة، فتزداد اعباء الدولة المالية طاقا على طاق.
المالية طاقا على طاق.

وقد كشف اخيرا الدكتور كمال الجنزوري، وزير التخطيط ان القطاع العام قد اصبح يضم ٣ر٢ مليون عامل في حين انه لايحتاج من الناحية الاقتصادية سوى ٧٠٠ الف عامل[٥٨] وان الاعتمادات المخصصة لاجور العاملين بالاجهزة الحكومية بلغت في مشروع الموازنة الجديدة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٦) ٣٦٥٠ مليون جنيه اي ٤٣ بالمئة من الايرادات السيادية[٥٩]. كما أن مجمل المرتبات قد بلغ حوالي ٧ مليارات جنيه، حسب تصريح وزير المالية في مجلس الشعب[٦٠]. والجدير بالذكر ان وزير التخطيط في تصريحه عن زيادة العمالة في الدولة وقف مدافعا عن مثل هذا الوضع بحجة ان التوظيف في القطاع العام له بعد اجتماعي ولايصح ان ننظر اليه نظرة اقتصادية بحتة.

كيف استطاعت الدولة خلال هذه السنين الطويلة ان تتحمل جميع تلك الاعباء. في اواخر الستينات واوائل السبعينات، وهي مرحلة صعبة جدا مرت على مصر، كانت المساعدات الخارجية العربية في معظمها والديون المصدرين الرئيسيين. اما بعد ذلك فقد ارتكز الاقتصاد على مصادر خارج القطاع الانتاجي تعود الى تطورات حصلت في منطقة الشرق الاوسط غيّرت معالم الاقتصاد المصري.

لقد انتقلت مصر في أواخر السبعينات من نظام الاقتصاد الانتاجي الى نظام جديد يمكن ان نسمّيه **نظام السيولة المالية**. وهذا النظام الجديد خلفته عوامل متداخلة: الثورة في اسعار النفط بعد سنة ١٩٧٣ احدثت وفرة في المال الفائض في المنطقة عامة. ومصر بدورها منتجة للنفط (استأنفت استثمار النفط في اواسط السبعينات). وقد استفادت مصر من

ثورة اسعار النفط في مجالين: مبيعاتها منه وفرص العمل التي اتيحت لابنائها في الدول النفطية.

وخلاصة القول انه في اواسط السبعينات اصبحت مصادر الثروة الأربعة الاولى في مصر مصادر مالية غير انتاجية وهي: (مصدر استخراجي)، وعائدات المصريين العاملين في الخارج، وعائدات قناة السويس والمساعدات الخارجية (امريكية في معظمها)، وقد كانت تشكل تلك المصادر الاربعة ٨٤ بالمئة من اجمالي موارد مصر الاقتصادية في سنة ١٩٨٢ ولم يحدث تغير ملموس في تلك الصورة حتى الآن. اما القطن فقد تراجع من المرتبة الاولى الى المرتبة الخامسة.

وقد احدثت الثروات المتدفقة على مصر وفرة من المال ساعدت على سد هوة العجز مؤقتا وقد عاد العجز الآن من جديد، كما زادت السيولة في يد المستهلك العادي. وكما هو منتظر ذهبت هذه الموارد الفائضة الى تمويل الاستيراد ودعم الاسعار ودفع الاجور، اي تشجيع الاستهلاك، وقليل منها مايوفر للاستثمار. ولما لم تكن تلك المصادر للدخل مستقرة فلا يمكن الاعتماد عليها خاصة الآن بعد هبوط اسعار النفط ونقص عائدات العاملين في الخارج. ان مصر التي استفادت من الازدهار الاقتصادي في المنطقة في السبعينات قد دخلت ازمة المنطقة الآن ومنذ سنة ١٩٨٢.

خلاصة :

لقد دخل الاقتصاد المصري في حلقة مفرغه منذ ان انتهج المسؤولون في مصر سياسة الهيمنة على الشؤون الاقتصادية واتباع سياسة بدائل الاستيراد وتحكّم الاعتبارات السياسية والعقائدية في المؤسسات والتخطيط الاقتصادي، فبدل ان تحقق الاكتفاء الذاتي فقد انجزت سياسة الدولة الاقتصادية التبعية الزائدة.

اشرنا في مطلع هذا البحث الى ان سطوة الدولة السياسية في البلدان النامية شبه مغلقة أما قدرتها على ضبط الامور وتسييرها فهي واهية. لذلك كلما زادت مسؤوليتها ونطاق اعمالها زاد احتمال الفشل. فالاشتراكية في البلدان النامية اقلّ حظا في النجاح منها في البلدان المتقدمة وذلك لاسباب سياسية وحضارية معا.

ان الانظمة الضاغطة التي نعهدها في معظم بلدان العالم الثالث لاتسمح للشعب، من العمال والاداريين او المقترعين، بالمشاركة في صنع القرار مباشرة او غير مباشرة، فالملكية العامة ليست ملكية الشعب بل ملكية الدولة والدولة ليست دولة المؤسسات بل دولة الافراد من السراة الحاكمين. اذن الملكية العامة تعنى في الواقع ملكية السراة. فالدولة، دولتهم، هي التي تختار المشروع وتسيّره ولايعرف الشعب عن اغراضها أو

كفاءاتها الا ما يدّعيه المتكلمون باسمها. وبعبارة مختصره ليس من ملكية عامة دون تمثيل العموم.

ان الربح هو هدف رجل الاعمال، لذلك يقترح البعض انه لايؤتمن على المصلحة العامة. والواقع ان الزعيم السياسي ايضا هدفه الربح، وان كان احيانا من نوع آخر. فمن كانت السياسة مهنته، مشروعه السياسة، وهو كصاحب مشروع يبغي الفوز وكسب النفوذ والتأييد بين العامة وبين السراة أمثاله. ومن أجل الكسب والفوز لابدّ ان يوظف مقدراته او المقدرات التي يسيطر عليها في إرضاء من هو بحاجة الى إرضائهم في هيكل مشروعه السياسي وبالتالي لايؤتمن بدوره على المصلحة العامة.

فكما ان رجل الاعمال قد يسخّر ويوّجه الامور من اجل نجاح مشروعه كذلك يسخّر رجل السياسه ويوجه الامور العامة من اجل استمرار ونجاح مشروعه. وبقدر مايتمتع رجل السياسة بالمقدرات الاقتصادية لبلد ما بقدر مايستطيع ان يسخر ويوجه النظام الاقتصادي لاعتبارات سياسية تخدم مشروعه السياسي الذي لايقتصر بالضرورة على امتداد واشتداد نفوذه بل ايضا على خدمة عقيدته والتزاماته. اطلاق حرية رجل السياسة بالاقتصاد القومي هو مثل اطلاق حرية رجل الاعمال. أبنية نظام من هذا النوع لاتتوفر فيها خدمة سليمة للمصلحة العامة. فالمسألة لاتتعلق بفلان او غيره فهي ليست شخصية بل بنيوية تمت الى طبيعة السلطة وهي ذات منطق خاص بها لابد لرجل السياسة من مراعاته.

طالما ان الحكم في البلدان النامية لايخضع لسيادة القانون وليس تمثيليا فان سيطرت الدولة على المقدرات الاقتصادية تعني تضخم سلطة السراة الحاكمين وتجريد المواطن العادي من فرص التأثير في الشؤون العامة. ثم ان تضخم سطوة الدولة وتسلمها أعباء جديدة دون كفاءة لابد ان يسير بالمصلحة العامة الى الهاوية وليس هناك من سؤال يسأل ولامسؤولية.

ان الاعتقاد السائد الذي ساد منذ الخمسينات بان الاشتراكية تعنى الملكية العامة لابد قد ضعف الآن بعد ان تبين ان الملكية العامة هي ملكية الدولة وادارة الموظف المحكوم وتحيّز الزعامات السياسية وافساد السياسة بالاقتصاد والاقتصاد بالسياسة.

واخيرا من الواجب ان نلاحظ ان القطاع العام ليس في حد ذاته بمشروع فاشل بصورة مطلقة ولاحتى بالدرجة التي ظهر بها في مصر.

الاشكالية التعجيزية في العالم النامي هي ان قصور القطاع العام لايقود بالضرورة الى طبيعته انما تخلف الكفاءات في المجتمع وطموح المؤسسة السياسية وضعف المؤسسة الادارية وخنوعها وتدني مستوى الاخلاقيات العامة. جميع هذه الامور ظواهر تخلّف.

والاشكالية تكمن في ان البلدان النامية اكثر حاجة الى القطاع العام في الدول المتقدمة والى دور فعّال اقتصاديا للدولة. مع هذا نجد ان هذا القطاع غالبا مايكون قاصرا عن الاداء غير مؤهل للعب الدور المقدر له.

ان مشكلة القطاع العام اذن سياسية وحضارية وتعود في الدرجة الاولى الى طبيعة نظام الحكم والقيّمين عليه في البلدان المتخلفة حيث تعتبر الحكومة نفسها المدير الفعلي والمباشر للمصالح الاقتصادية. يفرض السراة الحاكمون الاولويات الاقتصادية وتوظيف رأس المال وسياسة الاسعار والاجور والتجارة المحلية والخارجية وتكبيل ايدى المنتج الصغير وسياسة توظيف العاملين ثم يحاسبون المديرين عن سير ونتائج العمل فيتراجع هؤلاء عن اخذ اي مبادرة خوفا من الوقوع تحت طائلة المسؤولية. اذن لايمكن اعتبار القصور في الانماء مشكلة بيروقراطية او ان السلطوية ـ البيروقراطية في انظمة العالم الثالث استجابة للمرحلة الاقتصادية كما ورد عن بعض المنظرين لمجتمعات امريكا اللاتينية وسار في طريقهم جون وتربري في كتاب **مصر في عهد عبدالناصر والسادات**.

قد يظن المرء ان تعيين الداء يسهّل أمر إيجاد الدواء، غير ان الواقع ليس بتلك السهولة. فالمعضلة السياسية لايمكن حلّها باقتراح معادلة رشيدة تفي بالغرض، لان السياسة صراع وسلطة واهواء. فالسراة الحاكمون في العالم النامي اصحاب هيمنة شبه مطلقة رغم انهم غير قادرين على ضبط الامور. فهم لايتقبلون تحديد سلطتهم السياسية والامنية من اجل ان يحصل الإنماء وتعمّ الرفاهية في المجتمع. ليس من رادع لصاحب سلطان الا سلطة مقابلة ولاتكون الحدود شرعية ودستورية ما لم تكن المقاومة صادرة من المجتمع.

لقد تبين لنا من مراجعة سجل الدولة في مصر ولو جزئيا ان نزاهة الرجل الحاكم لاتحول دون تسخيره للمقدرات العامة من اجل نجاح مشروعه السياسي، وتبين ايضا ان منظار رجل السياسة وفهمه للقضايا الاقتصادية فيه قصور بالغ وبالتالي يثقل كاهل المصلحة العامة بأخطائه الفادحة. ثالثا، رأينا ان المعضلات التي يواجهها فعلا المسؤولون تضغط عليهم وتسيّرهم فى اتجاهات غير سليمة اقتصاديا، مثال ذلك سياسة التوظيف وتضخم العمالة الزائدة في القطاع العام. رابعا، إن فرض سلطة الدولة على المصالح الاقتصادية أسهل بكثير من تدبيرها تدبيرا سليما وأقل من القدرة اللازمة لمواجهة المعضلات الاقتصادية، كما يظهر جليا من الفوضى التي ظهرت اثناء وضع وتطبيق الخطة الخمسية الاولى وكما ظهر من عجز النظام عن تمويل الاستثمار وحصر الانفاق الاستهلاكي او الحد من الاستيراد. واخيرا، ليس التأميم مشروعا وطنيا او إصلاحيا او خيريا، بل عمل سياسي الهدف منه غالبا هيمنة الزعماء الحاكمين على المجتمع عن طريق سدّ طرق النفوذ على الغير من جهة ومن جهة اخرى تجهيز أنفسهم بمقدرات هائلة يمكن توظيفها في خدمة المشروع السياسي.

(١٥) راجع مقالتي
«Continuity and change in Local Development Policies in Egypt: From Nasser to Sadat» in **International Journal of Middle East Studies, vol. 16 (1984).**

(١٦) راجع هبة حندوسة، (القطاع العام في الصناعة المصرية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧) في الاقتصاد المصري في ربع قرن المذكور سابقا، ص ٢٦٩.

(١٧) جلال احمد امين، **محنة الاقتصاد والثقافة في مصر**، القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص ١٤.

(١٨) Bent Hansen, «Planning and Economic Growth in the UAR (Egypt), 1960 - 65» **in Egypt since the Revolution,** (ed.) P.J. Valibiotis, N.Y: Praeger, 1968, p 36

(١٩) المرجع ذاته، ص ٣٧.

(٢٠) المرجع ذاته، ص ٣٦.

(٢١) روبرت مابرو وسمير رضوان. **التصنيع في مصر (١٩٣٩ ـ ١٩٧٣) السياسة والاداء**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١ ص ٦٩.

(٢٢) بناء على معطيات وردت في مقالة
Nazem Abdalla, «Foreign Capital in Egypt's Economic Development, 1960 - 1972» **International Journal of Middle East Studies,** vol. 14, No. 1 (February 1982) p. 93.

(٢٣) عبدالله، **المرجع السابق**.

(٢٤) Hansen, **op. cit, p.31.**

(٢٥) عمرو محي الدين، تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل في **استراتيجية التنمية في مصر**، القاهرة الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨، ص ١٩٨

(٢٦) صقر احمد صقر، **الادخار واستراتيجية التنمية في مصر**، المرجع ذاته، ص ٣١٦ ـ ٣١٧.

(٢٧) المرجع ذاته.

(٢٨) هنسن، المرجع ذاته، ص ٣١.

(٢٩) راجع فؤاد مرسي، **هذا الانفتاح الاقتصادي**، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٠، ص ٢٢.

(٣٠) Hansen, op. cit. p. 31. نلاحظ ان البنك الدولي يضع نسبة النمو عند حد ٦,٧ لسني الخطة راجع التقرير ص ٢٧.

(٣١) **تقرير البنك الدولي**، ص ٢٧.

(٣٢) المرجع ذاته، ص ٢٤.

(٣٣) Hansen and Nashashibi, **op. cit,** p. 108.

(٣٤) المرجع ذاته، ص ١٠٨.

(٣٥) ابراهيم العيسوي ومحمد علي نصار، «محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التي الحقتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧» **في الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ١٣٥.

(١) (احلال الواردات) استعمال شائع آخر، خاصة في مصر وهو غير مناسب لغويا. (احلال) مصدر (حل) و(حل) لا تعني (عوض عن) بل (حل محل) تعني ذلك. فاما ان نقول (الاحلال محل الواردات) وهي ثقيلة او نستخدم عبارة اخرى مثل (بدائل الاستيراد) وهي تؤدي المعنى بدون اشكال.

(٢) هذه الارقام تشكل اخر احصاء لتوزيع الاراضي الزراعية في سنة ١٩٧٥ راجع كتابي:
Harete, **Distribution of land. Employment and Income in Rural Egypt,** Cornell University 1979.

(٣) راجع Charles Issawi , **Egypt in Revolution,** Oxford University Press, 1963, P. 116.
وجودة عبدالخالق، (اهم دلالات سياسي الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحويلات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٧١ ـ ١٩٧٧) في كتاب: **الاقتصاد المصري في ربع قرن، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة ١٩٧٨، ص ٣٨٣. ٣**

(٤) Iliya Harik, **op. cit,** 1979.

(٥) Saad al Din Ibrahim in Robert Tignor (ed.), The Political Economy of Income Distribution in Egypt., N.Y.: Holmes & Meier, 1982. P. 385.

(٦) تقرير البنك الدولي، **جمهورية مصر العربية، الادارة الاقتصادية في مرحلة التحول**، واشنطن ، ١٩٧٨.

(٧) وصلت في سنة ١٩٦٨ الى ٣١ بالمئة.

(٨) تغيرت هذه الصورة قليلا في سنة ١٩٨٠، انما بالارقام لا بالمعادلة فاصبحت الزراعة تستوعب ٤٠ بالمئة من اليد العاملة وتقدم ٢٠ بالمئة من الناتج القومي.

(٩) راجع روبرت مابرو، **الاقتصاد المصري ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢**، القاهرة: دار الكتاب. ١٩٧٦، ص ٥٨ و ٦٨، ايضا.
Bent Hansen and Karim Nashashibi, **Egypt,** N.Y.: National Bureau of Economic Research, 1975, pp. 98, 108.

(١٠) تبين الاحصائيات الرسمية المتعلقة بالناتج القومي نموا كبيرا في الصناعة منذ ١٩٧٦. والحقيقة ان النمو المنسوب الى القطاع الصناعي هو فارق الانتاج البترولي والتضخم، كما وان النمو العام يعود الى مصادر خارجية قل ما لها من علاقة بالنظام الاقتصادي في مصر. وتجدر الاشارة ايضا الى ان صناعة المعدات العسكرية قد نشطت في السنين الاخيرة وبلغت صادراتها رقما ملحوظا.

(١١) جماعة الطليعة مثلا، وغيرهم من قطاع اليسار المصري.

(١٢) John Waterbury, **The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regions,** Princeton University Press, 1983.

(١٣) راجع **Harik, op. cit.** ان رضوان قام بتحليل النتائج الاحصائية تحليلا اوليا فتوصل الى ان نسبة العائلات لا الافراد تصل الى ٤٤ بالمئة. غير ان اعتمادي على الاحصائيات كاملة، ولم تكن متوفرة لرضوان. مكنني من اظهار النتيجة المدرجة اعلاه.

(١٤) Ibrahim, **op. cit.**

(٣٦) هنس ونشاشيبي، المرجع ذاته، ص ١٠٨.

(٣٧) المرجع ذاته، ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٣٨) محي الدين، المرجع ذاته، ص ١٩٢.

(٣٩) راجع بخصوص نقد هذه السياسة في الصناعة، عمرو محي الدين، المرجع ذاته. كذلك ملاحظات نقدية عامة يقدمها مصطفى السعيد، ص ٢٠٩ - ٢٣٢ في المرجع ذاته.

(٤٠) محي الدين، المرجع ذاته، ص ١٨١.

(٤١) مابرو ورضوان، المرجع ذاته، ص ١٣٦ - ١٣٧.

(٤٢) محي الدين، المرجع ذاته، . ص ١٨٧.

(٤٣) هنسن ونشاشيبي، المرجع ذاته، ص ٩٢.

(٤٢) راجع مقالة هبة حندوسة، «مآل القطاع العام» في الانفتاح : **الجذور والمستقبل**، المذكور سابقا.

(٤٣) هنسن ونشاشيبي، المرجع ذاته، ص ١١٣ - ١١٥.

(٤٤) ظلت الزراعة ، وبدرجة اولى القطن، مسؤولة عن ٧٥ بالمئة من السلع المصدرة من مصر في سنة ١٩٦١. راجع، هنسن ونشاشيبي، المرجع ذاته، ص ٩٢.

(٤٥) محي الدين. المرجع ذاته، ص ١٩٥ - ١٩٧٨.

(٤٦) مابرو ورضوان، المرجع ذاته، ص ٨٦ - ٩٣.

(٤٧) محي الدين، المرجع ذاته ص ١٩٧.

(٤٨) مابرو ورضوان، **المرجع ذاته**، ص ١٠٤.

(٤٩) **مابرو ورضوان، المرجع ذاته**، ص ٢٧٨.

(٥٠) **مابرو ورضوان، المرجع ذاته**، ص ٢٨٦.

(٥١) المرجع ذاته، ص ٢٨٨.

(٥٢) **راجع الاقتصاد المصري في ربع قرن** المذكور سابقا وجودة عبدالخالق، **الانفتاح: الجذور والحصاد والمستقبل**، القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢ وجلال امين، **لجنة الاقتصاد والثقافة في مصر**، المذكور سابقا، وكذلك **Waterbury, op. cit.** وكثيرا غيرهم.

(٥٣) اكد على ذلك من جديد وزير التخطيط الدكتور كمال الجنزوري، راجع **الاهرام الاقتصادي**، ٣ يونيو (حزيران) ١٩٨٥.

(٥٤) بخصوص سياسة العمالة في عهد عبدالناصر، راجع
Mahmoud al Fadil The Political Economy of Nasserism, Cambridge University Press, 1980.

(٥٥) حصلت مرونة في عهد الانفتاح تجاه تسعيرة انتاج القطاع الخاص انما لا تزال ضمن شروط.

(٥٦) راجع حندوسة، المرجع ذاته، **ومجلة الاهرام الاقتصادي** منذ اواخر السبعينات.

(٥٧) التعبير السائد هو (دولة الرفاهية) وهو غير مناسب او دقيق في رأي الكاتب. فالرفاهية تماشي الثروة لا الاكتفاء.

(٥٨) راجع الاهرام الاقتصادي، ٣ يونيو ١٩٨٥ ص ١٥.

(٥٩) راجع: جريدة الشعب، ١٩٨٥/٥/٢٨.

(٦٠) راجع: جريدة الاهرام.

«تنويه»

ورد سهوا اسم جهاد صليبي بدلا من جهاد الخطيب تحت البحث الموسوم «دور الجامعة الاردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها» والمنشور بالعدد الرابع ـ شتاء ١٩٨٦، ولهذا اقتضى التنويه.

ABSTRACTS

The Crisis of Socialist Transformation in Egypt

Iliya Harik

This study deals with the development strategy of Egypt since the Revolution of 1952. The conclusion from the study shows that socialism failed to solve Egypt's critical development problems and left a weighty legacy which in effect makes the present situation more complicated and harder to surmount. The explanation which is offered here for this failure is that political considerations pertaining to the ideological predilection of the leaders of Egypt and to power concerns led to the pursuit of a counter-productive development strategy and wrong priorities. In addition, the subjection of the management of the economy to political intervention and the precedence given to the politically expedient have all contributed to a very poor development record of the Egyptian Revolution. At present, the problem has become extremely complicated and intractable politically as well as economically. Moreover, the political will among Nasser's successors to lead the country out of its economic predicament is very weak. The open-door policy of Sadat which is often referred to as a new strategy and a new start is nothing but a moderate shift in emphasis toward foreign investment and the relaxation of the import substitution policies. It has not created the necessary measures to make it possible to re-orient the Egyptian economy toward growth and export oriented strategy. It constitutes half measures which in certain instances is more detrimental to development.

The study traces the record of economic change in Egypt since the fifties in detail and underlines the ill-effects of the import substitution strategy. It concludes by making some remarks regarding the measures necessary to move out of the chronic predicament of Egypt's economic development.